التصنيف يعكس مكانته كبنك رائد استطاع تحقيق إنجازات في الخدمات المصرفية

«فيتش» تثبت تصنيف «وربة» عند +A مع نظرة مستقبلية مستقرة

شاهين الغانم

ثبتت وكالة فيتش تصنيف بنك وربة البنك طويل الأجل (IDR) بدرجة +A مع نظرة مستقبلية مستقرة متسقا مع تأكيد أسس تصنيفات الدعم (SRF) أيضا بدرجة +A الأمر الذي يعكس جودة الائتمان المرتفعة ووجود مخاطر قليلة للتعثر.

وفيما يتعلق بالنسبة للجدوى المالية (VR) فقد صنفت الوكالة بنك وربة (BB-) والذي يعكس الحصة السوقية المتنامية للبنك على الرغم من حداثته والتي وصلت الى 4,4٪ من حيث الأصول مع نهاية النصف الأول من 2019.

كما أشاد التقرير بفريق إدارة بنك وربة وكفاءته ونموذج العمل الذي يستند إليه البنك في التوجه الى قطاع الشركات واقتناص الفرص الممتازة في القطاع العقاري الامر الذي دعم بدوره ارتفاع حصته السوقية.

وأشار تقرير وكالة فيتش إلى النجاح الكبير الذي حققه بنك وربة في كل من إصدار صكوك الشريحة الأولى (Tier 1) بقيمة 250 مليون دولار في مارس 2017، وإصدار أسهم لزيادة رأس المال بمبلغ 90 مليون دينار في 2018 لدعم النمو وتعزيز نسب رأس المال.

وفيما يتعلق بمحفظة البنك التمويلية، ذكر التقرير أنها في أغلبها تذهب المؤسسات وأن أكبر المودعين في البنك هم مؤسسات حكومية وشبه حكومية وبعض الشركات الكبرى المستقرة وهو ما ينعكس إيجابا على نسبة المخاطر وبقائها تحت السيطرة في ظل الإدارة الجدية التي يتمتع بها بنك وربة.

وحول تثبيت تصنيف بنك وربة من قبل وكالة فيتش، قال الرئيس التنفيذي للبنك شاهين الغانم: «نحن نعتز بأن يتم تثبيت تصنيف بنك وربة من قبل مؤسسة عالمية مثل وكالة فيتش على +A لاسيما في ظل الظروف التي يمر بها القطاع المالي العالمي، وهو ما يدعم مكانة البنك كبنك إسلامي رائد استطاع رغم عمره القصير في القطاع المصرفي الكويتي من تحقيق إنجازات على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وهو أيضا ما يؤكد نجاح الاستراتيجية التي تم وضعها من قبل إدارة البنك والتي نستند فيها على عدد من الأهداف من ضمنها: ابتكار حلول وخدمات مصرفية إسلامية خلاقة ترقى إلى المستويات العالمية في تحويل التجربة المصرفية لعملائنا إلى تجربة متعة وعملية، تطوير محفظة البنك الاستثمارية وتوسيع نطاقها الجغرافي العالمي واقتناص الفرص التي تدعم تحقيق هذا الهدف، اللحاق بالركب الحالي في أتمتة مختلف العمليات المصرفية لاسيما التعاملات المالية اليومية للعملاء».

وأضاف: «منذ انطلاق عملياته في السوق الكويتي، حرص بنك وربة على التميز، حيث استطاع خلال فترة وجيزة من اكتساب ثقة العملاء في السوق المحلي والعالمي نظرا لخدماتنا ومنتجاتنا المصرفية المبتكرة التي تناسب تطلعاتهم واهتماماتهم في الصيرفة الإسلامية وهو ما أدى الى إنشاء مصنع بنك وربة الرقمي «الوتين» والذي كان وسيكون بمنزلة البوتقة التي تنطلق منها جميع خدماتنا ومنتجاتنا الرقمية بحيث نقدم تجربة مصرفية رائعة للعملاء توفر عليهم الوقت والجهد وتمكنهم من إتمام جميع معاملاتهم البنكية في أي وقت وأي مكان بكل يسر وسهولة».

وأكد الغانم أن بنك وربة ماض في خطته الطموحة إلى تحقيق المزيد من الإنجازات والتوسعات سواء في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع تنويع في محفظته الاستثمارية الصاعدة بقوة، هادفا من خلال ذلك إلى تقديم أفضل الخيارات الاستثمارية والمصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة لعملائه.

لن ندخر جهداً لجلب أفضل الخبرات العالمية للسوق الكويتي

الخوجه: «البنك الدولي» شريك إستراتيجي للكويت

غسان الخوجه

أكد الممثل المقيم لمكتب البنك الدولي في الكويت غسان الخوجه أن البنك الدولي يعد شريكا استراتيجيا للكويت، خاصة منذ افتتاح مكتب البنك في الكويت عام 2009، حيث تم تدعيم هذه الشراكة الاستراتيجية بتقدير مجموعة البنك الدولي لدور صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، كرائد للعمل التنموي على مستوى العالم، مشددا على أن البنك الدولي لن يدخر جهدا في جلب أفضل الخبرات العالمية إلى الكويت لإيجاد حلول للتحديات الاجتماعية والاقتصادية في الكويت.

وأضاف الخوجه في تصريح صحافي أمس أن البنك الدولي يعتبر من المؤسسات الدولية المتخصصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعمل يدا بيد مع منظمات الأمم المتحدة، ويسعى البنك الدولي إلى تحقيق هدفين أساسيين: تقليل نسب الفقر في العالم وتشجيع النمو الاقتصادي الشامل حول العالم.

وأشار الى أن البنك الدولي يعمل على تحقيق تلك الأهداف من خلال تقديم القروض الميسرة والخدمات الاستشارية للدول الأعضاء (البالغ عددها 189) والتي تمتلك البنك الدولي من خلال مساهمة هذه البلدان في رأسمال البنك.

الدعم الفني

وتحدث الخوجه عن تفاصيل برامج الدعم الفني المقدمة من قبل البنك، والتي تعتمد على خبرات البنك المتراكمة على مدى أكثر من 70 عاما وعمله في معظم دول العالم من خلال أكثر من 130 مكتبا وطنيا وإقليميا، مشيرا الى أن البنك الدولي يتعامل مع الدول بصفته مستشارا محل ثقة ويتميز عن غيره من المؤسسات الاستشارية بتقديم توصيات واستشارات فنية بمعزل عن الضغوط السياسية وذلك بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للدول الأعضاء فيه.

وتابع «ينسجم تزايد تقديم الخدمات الاستشارية مع التوجهات الاستراتيجية لإدارة مجموعة البنك الدولي للتحول التدريجي نحو نقل المخزون الكبير من المعرفة المتراكمة لديها إلى الدول الأعضاء بحيث يصبح البنك الدولي بنكا للمعرفة، وفي هذا الإطار، تبرز مكاتب البنك الدولي في دول شرق آسيا (سنغافورة وماليزيا على وجه الخصوص) كمراكز للأبحاث وتبادل الخبرات بهدف نشر المعرفة في أرجاء القارة الآسيوية». وأضاف أن مكتب البنك في ماليزيا، يعتبر الأول من نوعه حيث يعمل كمركز عالمي للمعرفة والبحوث من خلال القيام بأبحاث مبتكرة بالتعاون مع رائد التنمية الماليزية رئيس الحكومة مهاتير محمد، حيث يتم معا العمل على وضع السياسات لإيجاد الحلول للعديد من القضايا الإقليمية والعالمية، وذلك بتمويل كامل من حكومة ماليزيا ووجود أكثر من خمسين موظفا وخبيرا من البنك الدولي في مكتب البنك في ماليزيا.

وتحدث الخوجه عن ثقة الدول الأعضاء في الخدمات التي يقدمها البنك، مشيرا إلى انتشار الخدمات الاستشارية على نطاق واسع بين الدول الأعضاء ذات الدخول المتوسطة والعالية، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي وبعض دول شرق آسيا، وبعض الدول الأوروبية، حيث تعتبر دول الخليج الأكثر استفادة من تلك الخدمات على المستوى العالمي من خلال ثلاثة مكاتب تعمل في الكويت والسعودية والإمارات، وتعتبر المملكة العربية السعودية الأولى عالميا من حيث الاستفادة من تلك الخدمات الاستشارية والتي ترتكز في المقام الأول على بناء القدرات والكوادر الوطنية، والمساعدة في تنفيذ برامج الإصلاح والتطوير في شتى مجالات التنمية.

تعاون كويتي

وأوضح أن بداية استعانة الكويت ببرامج الدعم الفني للبنك عندما زارت أول بعثة فنية من البنك الدولي الكويت في مارس 1961 بدعوة من الحكومة بهدف تقديم النصح لتعظيم الاستفادة من الإيرادات النفطية وللمساعدة في تحديد الأهداف والبرامج التنموية.

وقد أصدرت البعثة أول تقرير اقتصادي عن الكويت في نوفمبر 1961، أي بعد خمسة شهور فقط من الاستقلال. وقد توثقت العلاقة بين الكويت والبنك الدولي على مدى العقود الستة الماضية، ومن أبرز المحطات في تلك العلاقة طلب الحكومة لافتتاح مكتب للبنك في الكويت في عام 2009، والذي ساهم في وضع القواعد المؤسسية للعديد من المؤسسات الحكومية، ومنها هيئة مكافحة الفساد، والمركز الوطني لتطوير التعليم، والصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجهاز حماية المنافسة. بالإضافة الى المساهمة في سن وتحديث عدد من التشريعات والقوانين كقانون المناقصات العامة، وقانون الإعسار. ودعم البنك الحكومة في مجال تحسين بيئة الأعمال، حيث أتت الكويت ولأول مرة، ضمن أكثر 20 دولة تحسنا في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام، وذلك من بين 190 اقتصادا يضمها التقرير الذي سيصدر في نهاية الشهر الجاري.

الحجرف ترأس الوفد الكويتي

اختتام أعمال لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول الخليج

د.نايف الحجرف في لقطة جماعية مع وزراء المال والاقتصاد في دول الخليج

اختتمت أمس أعمال الاجتماع الـ 110 للجنة التعاون المالي والاقتصادي على مستوى وزراء المال والاقتصاد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في سلطنة عمان، حيث ترأس الوفد الكويتي المشارك وزير المالية د.نايف الحجرف.

وتم خلال الاجتماع مناقشة العديد من الموضوعات ذات العمل الاقتصادي الخليجي، وفي مقدمتها محضر الاجتماع الـ 56 للجنة وكلاء وزارات المالية بدول المجلس، ومحضر الاجتماع الـ 73 للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس، ومحضر الاجتماع السادس للجنة رؤساء ومديري الإدارات الضريبية بدول المجلس، اضافة الى محضر الاجتماع 26 و27 للجنة السوق الخليجية المشتركة ونتائج الاجتماع الثاني والعشرين لهيئة الاتحاد الجمركي بدول مجلس التعاون.

وفي تصريح له بعد الاجتماع، قال الحجرف «إن الاجتماع تناول عددا من الموضوعات المتعلقة بالتعاون المالي والاقتصادي المشترك، والسوق الخليجية المشتركة، كما ناقش عددا من التوصيات المرفوعة من لجنتي محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس، ومناقشة العديد من الموضوعات واتخاذ القرارات المناسبة في شأنها».

كما تناول الاجتماع نتائج الجلسة النقاشية لوكلاء وزارات المالية بدول المجلس لمتابعة مواضيع السوق الخليجية المشتركة وآليات دعم وتفعيل أعمال لجنة السوق الخليجية المشتركة، وخارطة طريق تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس بحلول 2025.

واستعراض مذكرات الأمانة العامة بشأن تطبيق القرارات والتدابير الخاصة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية، والبرامج التوعوية عن أضرار التبغ ومخاطر تناول المشروبات المحلاة، ومذكرة الأمانة العامة بشأن وضع ضوابط موحدة للأدوية والأجهزة الطبية التي تخضع للضريبة بنسبة 0٪.

وزن 40 كيلوغراماً مجاناً على رحلاتها إلى مطار غاتويك في لندن

«الجزيرة» تكشف عن «الدرجة السياحية المميزة»

طائرة طيران الجزيرة A320neo الجديدة

كشفت طيران الجزيرة أمس عن «الدرجة السياحية المميزة» الجديدة التي تقدم لركابها أسعار تذاكر تنافسية والعديد من الخدمات الإضافية المجانية، علاوة عن وزن 40 كيلوغراما للحقائب المسموحة.

وقامت الشركة بإضافة هذه الدرجة الجديدة إلى تقسيمة مقصورة طائراتها الجديدة من طراز إيرباص A320neo والتي تتكون من 3 درجات، ستخدم بها الرحلات إلى لندن اعتبارا من 27 الجاري.

وتمنح «الدرجة السياحية المميزة» كذلك مساحة مقعد أمامية وفرة تبلغ 31 بوصة بالإضافة إلى كون المقعد المتوسط خال لتوفير مزيد من الراحة والخصوصية، وكاونترات مخصصة لركاب هذه الدرجة لتسجيل حقائبهم، وأولوية الصعود إلى الطائرة ووجبة ساخنة مجانية على متن الرحلة، وتمت إضافة هذه الدرجة الجديدة خلف مقاعد درجة الأعمال.

أما الدرجتان الأخريان فهما درجة الأعمال والدرجة السياحية، حيث توفر درجة الأعمال مقاعد بمساحة أمامية وفرة تبلغ 33 بوصة، بالإضافة إلى 50 كيلوغراما لوزن الحقائب المسموح به، وأولوية الصعود إلى الطائرة ووجبة ساخنة مجانية على متن الرحلة، وتبلغ المساحة الأمامية للمقعد في الدرجة السياحية 30/29 بوصة، في حين تتوفر للركاب على الدرجة السياحية مجموعة متنوعة من الوجبات من قائمة الجزيرة كافيه.

وستصل رحلات طيران الجزيرة إلى مطار غاتويك - الصالة الجنوبية في لندن، حيث يمكن للركاب أخذ قطار غاتويك إكسبريس للوصول مباشرة إلى وسط لندن. وستقوم الشركة بتسيير رحلاتها يوميا بمواعيد مناسبة تقلع من الكويت في الصباح المبكر للوصول إلى لندن عند وقت الغداء، أو بعد الظهر أيام السبت.

الأجواء المتوترة عكست جواً سلبياً على الأسواق الخليجية خلال سبتمبر الماضي

«الوطني للاستثمار»: مكاسب السوق الكويتي إيجابية منذ بداية 2019

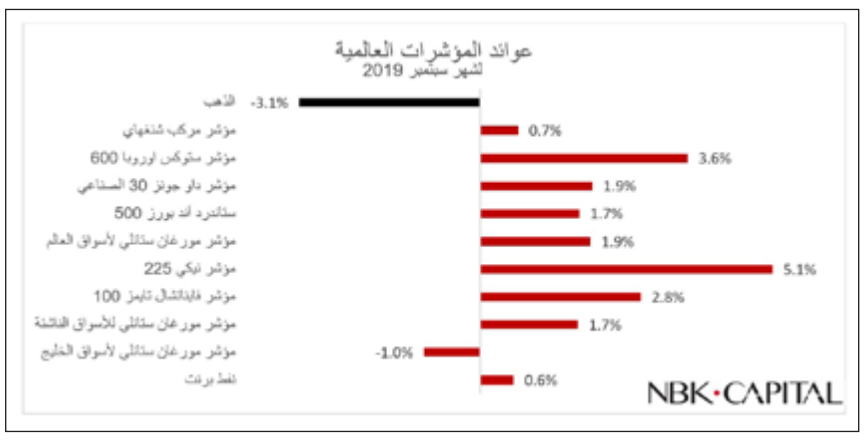

قال تقرير صادر عن شركة الوطني للاستثمار إن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي أنهت سبتمبر الماضي في المنطقة الحمراء، وذلك بسبب الأجواء المتوترة التي شهدتها المنطقة وذلك في أعقاب الهجوم الذي تعرضت له مصافي تكرير النفط التابعة لشركة أرامكو السعودية. وانخفض مؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق الخليجية بنسبة 1,2٪. وتأثر مؤشر دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص بالتراجعات التي حدثت في سوقي أبوظبي والكويت، حيث انخفض المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية 2,10٪ ومؤشر الأسهم الكويتية 4,42٪ خلال سبتمبر. ومع ذلك، تظل مكاسب السوق الكويتي السنوية عند مستويات إيجابية منذ بداية العام حتى نهاية سبتمبر. كما انخفض مؤشر بورصة البحرين لجميع الأسهم بنسبة 1,08٪، وكانت قطر هي الأفضل أداء في دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذا الشهر، حيث ارتفعت الأسهم القطرية 1,31٪، تلتها المملكة العربية السعودية التي استطاع سوقها استعادة الخسائر التي تكبدتها بعد هجمات 14 سبتمبر على منشآت أرامكو ليتعافى بشكل مطرد ليرتفع بنسبة 0,90٪، ثم سوق دبي بنسبة 0,81٪.

من ناحية أخرى، ذكر تقرير الوطني للاستثمار أن الأسواق العالمية استردت عافيتها خلال سبتمبر على أمل أن يتم التوصل إلى اتفاق تجاري ولو مؤقت على الأقل بين الولايات المتحدة والصين وسط تراجع حدة التصعيد الكلامي بين البلدين. وكانت الأسواق تلقت دعما إضافيا من البنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفيدرالي حيث قام كل من البنكين المركزيين بخفض أسعار الفائدة في منتصف سبتمبر. وارتفع مؤشر MSCI AC World بنسبة 1,91٪ خلال الشهر لكنه لا يزال متراجعا بنسبة 0,53٪ للربع الثالث. وأشار التقرير إلى انه لا تزال التوترات التجارية هي المحرك الأكثر قوة في السوق، خاصة أن تأثيرها على الاقتصادين العالمي والأميركي بدأ يزداد وضوحا. وخلال شهر سبتمبر، قام الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة المستهدف بمقدار 25 نقطة أساس إلى نطاق يتراوح بين 1,75٪ و2,0٪، مشيرا إلى آثار التطورات العالمية على التوقعات الاقتصادية والضعف المستمر في مستوى التضخم. وفي الواقع، لا يزال معدل التضخم أقل من هدف الاحتياطي الفيدرالي بنسبة 2,0٪.

المؤشرات الأميركية

وأغلقت المؤشرات الأميركية الرئيسية في المنطقة الخضراء لهذا الشهر ولكن دون أعلى مستوى لها في منتصف سبتمبر. وارتفع مؤشر S&P 500 ومؤشر داو الصناعي بنسبة 1,72٪ و1,95٪ على التوالي ليغلقا الربع الثالث بمكاسب محدودة بنسبة 1,2٪ لكل منهما، إلا أن أداء مؤشر ناسداك بالكاد كان إيجابيا لشهر سبتمبر حيث أغلق عند 0,46٪ وذلك بعد انخفاضه بنسبة 2,4٪ تقريبا عن أعلى مستوى إغلاق خلال الشهر عند 8، 194,47.

الأسواق الأوروبية

وفي أوروبا، عاد البنك المركزي الأوروبي إلى سياسة التحفيز المالي، حيث قام بتخفيض مستوى الفائدة بمقدار 10 نقاط أساس إلى 0,5٪، كما أعلن أنه سيستأنف برنامج شراء السندات والأدوات المالية الأخرى بقيمة 20 مليار يورو شهريا اعتبارا من نوفمبر. وأرجع البنك المركزي التباطؤ في أوروبا إلى الضعف السائد في التجارة الدولية وبيئة عدم اليقين العالمي الذي طال أمدها. كذلك خفض البنك المركزي الأوروبي توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي لعام 2019 إلى 1,1٪ من 1,2٪ وعام 2020 من 1,4٪ إلى 1,2٪.

الأسواق الناشئة

وكان أداء الأسواق الناشئة مختلطا بالإجمال وأقل من أداء نظرائها العالميين. حيث ارتفع مؤشر MSCI EM للأسواق الناشئة بنسبة 1,69٪، في حين ارتفع مؤشر MSCI Asia ex-Japan بنسبة 1,44٪ خلال الشهر إلا أن أداء المؤشرين لا يزال سلبيا للربع الثالث عند 5,11٪ و5,34٪ على التوالي. ومن بين الأسواق البارزة في منطقة الأسواق الناشئة كان مؤشر بورصة إسطنبول 100 في تركيا الذي ارتفع بنسبة 8,60٪ ومؤشر Nifty50 الهندي الذي ارتفع بنسبة 4,09٪، تلاهما مؤشر Ibovespa البرازيلي الذي ارتفع بنسبة 3,57٪ وبورصة تايوان بنسبة 1,99٪.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفض مؤشر S&P Pan Arab بنسبة 0,87٪، متأثرا بتراجع المؤشر المصري بنسبة 3,89٪ خلال سبتمبر مع تصاعد التوترات السياسية في نهاية الشهر.

انخفاض مؤشر MSCI للأسواق الخليجية 5,57٪

«كفيك»: 2,6٪ انخفاض بورصة الكويت بالربع الثالث

قال تقرير الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) إن أسواق الأسهم العالمية شهدت استقرارا خلال الربع الثالث من العام، حيث سجل مؤشر MSCI للأسواق العالمية ارتفاعا 0,08٪ خلال هذا الربع. كما سجل مؤشر CAC 40 الفرنسي أفضل أداء ويليه مؤشر Nikkei 225 الياباني.

وعلى مستوى دول التعاون، أوضح التقرير أن مؤشر MSCI للأسواق الخليجية انخفض بنسبة 5,57٪ خلال الربع الثالث من 2019، حيث سجل مؤشر السوق السعودي أسواء أداء، بينما كان مؤشر سوق دبي المالي الأفضل أداء.

ووفقا للتقرير، انخفض مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية 2,61٪ خلال الربع، بمساهمة سلبية من قطاع التكنولوجيا بنسبة 16,96٪ وقطاع المواد الأساسية بنسبة 11,96٪، وانخفض مؤشر سوق قطر 1,44٪، أما في الإمارات فقد ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 4,61٪، في حين ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية 1,55٪ خلال الربع، وفي عمان ارتفع مؤشر السوق 3,42٪، كما ارتفع مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية 3,09٪ خلال الربع.

أما في الولايات المتحدة الأميركية، فقد سجل مؤشر S&P 500 ارتفاعا نسبته 1,19٪، وذلك على الرغم من استمرار الاضطرابات التجارية بين أميركا والصين، بينما استمر مجلس الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة للمرة الثانية لهذا العام بمقدار 25 نقطة أساس. وفي أوروبا، سجل مؤشر CAC 40 الفرنسي أفضل أداء حيث ارتفع بنسبة 2,51٪ خلال الربع، كما قدمت الحكومة الفرنسية سياسات نقدية مخففة عن طريق خفض الضرائب وخفض سعر الفائدة خلال الربع الثاني. وفي المملكة المتحدة، سجل مؤشر FTSE 100 انخفاضا 0,23٪، وذلك مع تزايد التوترات السياسية بين الحكومة ورئيس الوزراء بوريس جونسون بشأن مذكرة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.